مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٢٩ع٦ ص ص: ١٦٥- ١٩٠ (٢٠٢١م)
DOI:10.4197/Art.29-6.8

النقد التداولي في كتاب سيبويه

د. بدر بن ناصر الجبر
أستاذ مساعد في قسم النحو والصرف وفقه اللغة
كلية اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مستخلص. .لم يكتفِ سيبويه بتقعيد اللغة وتحليل أساليبها، بل زخر كتابه بتقويم الأساليب النحوية والتراكيب والعبارات والآراء، ولم يعوّل في نقده ومآخذه على النظر في بنية التركيب والسياق اللغوي معزولاً عن العوامل الخارجية والظروف المحيطة بعملية الخطاب.

ويتناول البحث نقد سيبويه ومآخذه واعتراضاته؛ ويعرض لأبرز الأسباب التداولية الباعثة على النقد عنده، والمتمثّلة في: عدم المطابقة بين الكلام والواقع، ومخالفة قصد المتكلم وغرضه، وعدم تحقق الفائدة، واللبس والإيهام على المخاطب، وعدم مراعاة علم المخاطب، وعدم مراعاة المقام، ومخالفة استعمال العرب، ويخلُصُ البحث إلى أنّ الاتجاه التداولي له جذور عميقة في (الكتاب)، وأنَّ سيبويه اهتم بالقضايا والمبادئ التي تعد في الدرس اللساني من الأسس التداولية.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

فإن دراسة تراثنا العربي، وإعادة قراءته في ضوء النظريات اللسانية الحديثة ليكشِفُ لنا عن قيمته العلمية، ويُبْرز جهود علمائنا الأفذاذ، وما تحويه مصنفاتهم من ملامح لقضايا ومفاهيم لسانية معاصرة.

ولقد بدت مبادئ التداولية، وبرزت امتداداتها

وجذورها في أغلب مصنفات علماء العربية، وظهرت ملامحها واضحة عندهم قبل أن تصبح نظرية وعلماً له معاييره وضوابطه، وسبق اللغويون والنحويون العربُ الدرسَ اللسانيَّ الحديث بقرونٍ إلا أنهم لم يتمثّلوا مصطلَحَيْ اللسانيات أو التداولية؛ يدل على هذا تركيزُهم على الاستعمال، واحتفاؤهم بالسياق وأن اللغة لا تُدْرسُ بمعزلٍ عن سياق إنتاجها.

ومن مصادر العربية الذي حوى إرثاً لغوياً غزيراً، وعلماً مستطيلاً، ومنهجاً مبتكراً: (الكتاب) لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ(سيبويه) (ت١٨٠هـ)، المنهلُ العذب، والنبعُ المعين للغوي والنحوي والبلاغي والناقد والأديب، وسمّاه الأول (قرآن النحو)؛ لسبقه، وقيمته، وتعمّقه في علوم العربية، وحاجة قارئه إلى إعادة النظر فيه مرة بعد مرة حتى يفهم أسلوبه ويصل إلى مراميه.

يحتوى هذا الكنز (الكتاب) على كثيرٍ من القضايا النقدية إضافة إلى الاعتراض والمناقشة اللذين لم يسلم منهما العربُ أنفسُهُم، وأطلق سيبويه مئاتٍ من عبارات النقد، وألفاظ الرفض والتخطئة والتضعيف، اتصل جُلُّها بأسبابٍ ومعاييرَ صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، تناولها الباحثون وأفاضوا في تحليلها، ومن خلال الاطلاع على كثيرٍ من الدراسات التي بحثت القضايا التداولية في الكتاب فإني لم أقف –فيما بلغه علمي– على مَنْ أفرد بحثاً في ظاهرة النقد والتضعيف المتصلة بأحد المفاهيم التداولية، ويكون مرجعها أحد مبادئها وعناصرها؛ ولأجل هذا اتجه البحث في موضوعه الموسوم بـ(النقد التداولي في كتاب سيبويه) إلى البحث في الأحكام التي أطلقها سيبويه على الأقوال واستعمالات العرب، والأساليب والعبارات المفترضة، وأقيسة النحويين، واستخراجِ معايير النقد والاعتراض والتخطئة التداولية التي اعتمدها المعاصرون بعده، وجعلوها أسساً ومبادئ لهذا الاتجاه الحديث، وهي دراسة اتبعت فيها المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة وتحليل ما يمثّلها من كتاب سيبويه، واخترت نماذج من القضايا النقدية مما له صلة بعناصر التداولية.

وفي مبتدأ دراستي أنوّه إلى أن الهدف من تتبّعِ هذه المعايير التداولية ليس جعْلُ هذه النظرية حاكماً على الكتاب، ولا التشكيك بقدرة علمائنا على استنباط قواعد العربية وتفسيرها وتحليلها، وإنما قصدت الربط بين التراث العربي والدرس اللساني الحديث؛ محاولة لقراءة كتاب سيبويه في ضوء هذا المنهج الحديث؛ لمعرفة جهود علمائنا العرب، وسبْقِهِم إلى تطبيق مبادئ هذه النظرية؛ باختيار كتاب سيبويه نموذجاً للتحليل والدراسة.

ويتكوّن البحث من:

– مقدمة.

– تمهيد، تناولت فيه مفهوم النقد التداولي مع عرض لمحةٍ موجزةٍ عن التداولية.

– الدراسة، تناولت فيها القضايا النقدية التداولية التي عرض لها سيبويه في كتابه، مصنَّفةً حسب

الأسباب الباعثة إليها.

– خاتمة، ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

آمل أن يحقق هذا البحث ما أصبو إليه من إثراء وفهم أعمق لهذا السفر العظيم، وأسأل الله العون والسداد، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

تمهيد:

١- مفهوم النقد التداولي:

يشير لفظ (النقد) في اللغة والاصطلاح إلى الكشف والتمييز والتقدير، والحكم الإيجابي أو السلبي على الشيء، وارتبط هذا المفهوم بالنقد الأدبي حتى صار اسماً لهذا العلم[١]، ولو طبقنا هذا المفهوم على النحو فإن النقد النحوي يراد به: الحكم على الآراء والأساليب والمسائل النحوية بالصواب والحسن والجودة أو بالخطأ والقبح والرداءة.

أما مصطلح النقد الذي يقوم عليه البحث ويعالجه فهو منحصر في المآخذ وأحكام الذم، أي: الحكم السلبي إما بالخطأ أو الرفض أو التضعيف[٢].

ومن هذا المفهوم سأكشف عن المعايير التداولية التي استعملها أبو بشر في نقده ومآخذه واعتراضاته، منها ما يتصل بالمتكلم، والمخاطب، والسياق، والظروف المحيطة بالخطاب، فليس مرجعُ النقد التداولي الذي أعنيه في هذا البحث وأنطلقُ منه في هذه المعالجة القواعدَ الصرفية أو النحوية أو الدلالية، بل هو النقد المبني على المعايير التداولية، والمعتمد على المبادئ والمفاهيم التداولية في النقد والاعتراض والتضعيف، ويشمل الأحكام التي أطلقها سيبويه على توجيهات النحويين، أو أقوال العرب، أو الأساليب العربية، أو العبارات الافتراضية لتقويمها وتصويبها.

ولا علاقة له بالخروج عن القواعد الصوتية أو الصرفية أو النحوية أو الدلالية، فهذه مستويات اللغة وتختص بموضوع ومجال محدد، أما التداولية فهي تستوعب جميع هذه المستويات وتنضوي تحتها.

٢- التداولية: المفهوم والمبادئ:

لغة: في لسان العرب: "تداولنا الأمر: أخذناه بالدُّوَل، وقالوا: دَوَاليك أي: مداولةً على الأمر .... تداولنا العمل والأمر بيننا بمعنى: تعاوَرْناه، فعمل هذا مرة وهذا مرة"[٣].

واصطلاحاً: اتسعت حدود التداولية، وصعُبَ تقديم تعريفٍ موحّد يلمُّ بجميع جوانبها وأبعادها، وذكر الدكتور محمود أحمد نحلة مجموعة من التعاريف، ولخّصها بقوله: "من هنا كان أوجز تعريف للتداولية وأقربه إلى القبول هو: دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل؛ لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئاً متأصلاً في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا بالسامع وحده، فصناعة

---

[١] لسان العرب، مادة (نقد) ١٤/ ٢٥٤، في الأدب والنقد ١٠.

[٢] بنى بعض الباحثين دراساتهم في عدد من الموضوعات على مفهوم النقد الذي يراد به المأخذ والحكم السلبي، ومن هؤلاء الدكتور خالد بن سليمان المُليفي في أطروحته للدكتوراه بعنوان: (النقد الإعرابي في كتب إعراب القرآن ومعانيه وكتب الاحتجاج للقراءات حتى نهاية القرن الرابع).

[٣] لسان العرب، مادة (دَوَل) ٤/ ٤٤٤.

المعنى تتمثّل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد وصولاً إلى المعنى الكامن في كلام ما"[٤].

وهي عند الدكتور مسعود صحراوي: "إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي، والتعرّف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، وتصير التداولية من ثَمَّ جديرة بأن تسمى علم الاستعمال اللغوي"[٥].

وجماع القول فيها: تركز التداولية على دراسة اللغة في الاستعمال أو في سياقها التواصلي، ولا يتحدد المعنى في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا بالسامع وحده، بل هي عملية تداولية يراعى فيها أطراف الخطاب (المتكلم والسامع) وما يحيط به من أحوال للوصول إلى المعنى المراد، وظهرت التداولية ردّاً على البنيوية التي تهتم بدراسة مستويات اللغة وإجراءاتها الداخلية، وردّاً على التوليدية التي تركز على وصف النظام اللغوي وتفسيره.

وتهتم التداولية بمختلف الأسئلة والإشكالات الأساسية في النص، وتحاول الإجابة عن عددٍ من الأسئلة، منها: ماذا نصنعُ حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ كيف يمكننا قول شيء آخر، غير ما كنّا نريد قوله؟ هل يمكن أن نَرْكَنَ إلى المعنى الحرفي لقصدٍ ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟ أيّ مقياس يحددّ قدرة الواقع الإنساني اللغوية؟[٦].

وليس للدّرس التداولي مصدر واحد، بل تنوعت مصادر استمداده؛ إذ لكل مفهوم من مفاهيمه الكبرى حقل معرفي انبثق منه، وتتلاقى التداولية وتتقاطع مع الدراسات اللسانية الأخرى، وتمثِّلُ حلقة وصلٍ مهمة بين حقول معرفية عديدة منها: الفلسفة التحليلية ممثَّلة في فلسفة اللغة العادية، وعلم النفس المعرفي ممثلاً في نظرية الملاءمة، وعلوم التواصل، وتنتمي إلى حقول تضم مستويات متداخلة كالبنية اللغوية، وقواعد التخاطب والاستدلالات المنطقية، والعمليات الذهنية المتحكمة في الإنتاج والفهم، وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال[٧].

والمتتبع لحدود التداولية يلحظ أن لها ارتباطاً وثيقاً بدراسة السياق في مفهومه الواسع الذي يشمل كل ما له تأثير في الحدث اللغوي من عوامل حالية أو ماضية، وتشترك معه بعددٍ من المعطيات وهي: مراعاة المتكلم والمخاطب والحال والمقام والاستعمال، ويخضع للسياق تحليل أفعال الكلام، وقوانين الخطاب، والقضايا الحجاجية وغيرها[٨]، واعتمدت إحدى نظريات التداولية –وهي نظرية هانسون (Hanson)– على السياق في تقسيمها، وجعلت درجات التداولية ثلاث درجات، والعلاقة بين هذه الدرجات تعتمد على اعتبار مظهرٍ من مظاهر السياق[٩].

ويوجد لدى العلماء العرب مفاهيم وظواهر كثيرة

---

٤ آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ١٤.
٥ التداولية عند العلماء العرب ٥، ١٦، ١٧.
٦ المقاربة التداولية ٧.
٧ التداولية عند العلماء العرب ١٦.
٨ في اللسانيات التداولية ١١٤.
٩ المقاربة التداولية ٣٨.

تتقارب في مجملها مع مفاهيم التداولية بل إن تراثهم يكشف عن تطبيقهم وممارستهم لكثيرٍ من الظواهر اللغوية وفق مبادئ التداولية، وقد وظّفوها في معالجة النصوص، نذكر منها: اهتمامهم بدراسة أغراض الكلام، وخروجه من معناه الحقيقي إلى معانٍ مجازية يقتضيها المقام، والربط بين المقال والمقام، ومراعاة مقاصد المتكلم، والتعويل على المخاطب في التفسير والتحليل والتعليل[١٠].

١٠ التداولية عند العلماء العرب ١٧٤.

الدراسة: النقد التداولي في الكتاب:

مدخل:

تعد النظرية التداولية من الاتجاهات اللغوية الحديثة في الدرس اللساني المعاصر، ولكنّ هذا لا ينفي بأنَّ لها جذوراً وملامح في كتب التراث العربي، والإحاطة بالقضايا التداولية التي تناولها سيبويه صعب المنال، بل وتتطلَّب تأليفاً مستقلاً أو بحوثاً مطولة، وقد دَرَسَ كثيرٌ من الباحثين اللغويين والنحويين والبلاغيين كتاب سيبويه كلٌّ حسب تخصصه العلمي والمعرفي؛ وبعد اطلاعي على كثير من الدراسات[١١] لم أجد باحثاً درس وأشار إلى النقد التداولي في الكتاب؛ لذلك ارتأيت أن أعالج هذه القضية الأساسية، وأن أتناولها مستعيناً بنماذج وأمثلة متنوعة.

إن المتمعّن في نصوص (الكتاب) ليلحظ بجلاء اهتمام سيبويه بكل عناصر الخطاب المتمثلة في المتكلم والمخاطب والسياق، وطبيعة العلاقة بينها، والمحيط الخارجي لعملية التواصل؛ حيث اهتم بعنصر المتكلم ذاكراً كل أنواعه: المتكلم الشاعر، والمتكلم المخطئ، والمتكلم الثقة، والمتكلم، وعنصر

١١ منها: كتاب الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، للدكتور إدريس مقبول، نشرته دار عالم الكتب، وكتاب سياق الحال في كتاب سيبويه، للدكتور لأسعد خلف العوادي، نشرته دار الحامد، وبحث: التأويل التداولي في كتاب سيبويه للدكتور محروس السيد بريّك، منشور في مجلة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، وبحث: من جذور التداولية وبوادرها في كتاب سيبويه قراءة متأنية في فكره التداولي للدكتورة عائدة البصلة، منشور في مجلة المشكاة الصادرة في جامعة الزيتونة.

المخاطب، وذكر من أنواعه: الغافل، والنائم[١٢]، وعوّل على علم المخاطب وفهمه في استنباط قواعده وتحليلها ونقدها، فمنع بعض التراكيب والأساليب لما فيها من لبسٍ وإيهام للمخاطب، وراعاه من حيث علمه وتحصيله الفائدة، وفزع إلى السياق والملابسات الخارجية وعناصر المقام؛ ليردَّ ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة، إلى أصول النظام النحوي طلبا للاطراد المحكم، وهو يوافق فيما صدر عنه في (الكتاب) ملاحظات كثيرة مما تنبني عليه الوظيفة ومناهج التوسع أو اللغويات الخارجية بعبارة دي سوسير[١٣]، "ولسيبويه إحساس دقيق تجاه اللغة وقوتها التداولية؛ إذ لا تكاد تمرُّ عليه لفظة أو كلام من فمٍ عربي إلا وينطلق لتصور سياقه ومقامه حتى يتسنى له توجيهه وفق ما يقتضيه إنجازه في موضعه ومحلّه"[١٤].

ولسيبويه صلة وُثْقَى بمعاني الكلام وأغراضه، وأحوال الاستعمال اللغوي، وانطلق من الاستعمال في تفسيره وتعليله وأحكامه، وهذا هو منطلق التداولية وعمادها الذي قامت عليه، ووَصَفَ الجمل والتراكيب وهي في سياقها الاستعمالي، ولم يكن النحو عنده معيارياً شكلياً خالصاً، وربط أساليب العرب بمحيط الاستعمال اللغوي مراعياً العلاقة التواصلية بين المتكلم والمخاطب، وحرص على عدم فصل الكلمة أو الجملة عن سياق حالها ولا عن محيطها الخارجي[١٥].

وشاعت في (الكتاب) مصطلحاتٌ وألفاظٌ ذاتُ صلة بالمجال التداولي، ومن هذه الكلمات: متكلم[١٦]، مخاطب[١٧]، نوى[١٨]، نية[١٩]، لَبْس[٢٠]، حال (بمعنى مقام)[٢١]، استعمال[٢٢]، هذه المصطلحات التي بنى عليها استنباطاته اللغوية وقواعده النحوية.

وهذه الطرق التي اعتمد عليها سيبويه في التفسير والتعليل والحكم على الأساليب العربية لا تختلف عن الأساليب والوسائل التي ارتضاها التداوليون في تأويلاتهم وقراءاتهم للنصوص وتقييمها.

ولم يكن سيبويه في كتابه ناقلاً وراوياً فحسب بل له شخصيته المستقلة تجاه الآراء التي ينقلها، والتراكيب التي يرويها، ويعود النقد عنده إلى أسباب متعددة، منها: أسباب صوتية، وأسباب صرفية تتعلق بصحة البناء الصرفي وسلامته، وأسباب دلالية تتعلق بالمعنى المعجمي، والحمل على الحقيقة والمجاز، وأسباب نحوية تركيبية كالخلاف في الإعراب، أو العامل، وأسباب تداولية تتصل بالمتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما، والسياق، ومعاني الأفعال

---

[١٢] أشكال التواصل الاجتماعي في كتاب سيبويه ٢٨.
[١٣] نظرية النحو العربي ٨٨.
[١٤] الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه ٢٩٧.

[١٥] سياق الحال في كتاب سيبويه ٩٦، ٢٣٢.
[١٦] الكتاب ٢/ ٣٦٣، ٣٦٤، ٤٠٧، ٣/ ٢٠، ١٢٤ ....
[١٧] ١/ ٤٧، ٥٤، ٥٥، ٦٦، ٧٤، ٧٦ ....
[١٨] ١/ ٢٥٥، ٣/ ٣٣، ٨٨.
[١٩] ١/ ٣٧٥، ٢/ ١٣، ٣/ ١٠٦.
[٢٠] ١/ ٤٨، ٢/ ٢٠٩، ٤/ ٤٥٤.
[٢١] ١/ ٣٠٥، ٣٣٠، ١/ ٣٣٨، ٣٣٩، ٢/ ٥٨ ....
[٢٢] ١/ ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٩٠، ٢٩٥ ...

الكلامية، والافتراض المسبق، وتحديد مرجع الألفاظ الإشارية ومطابقة الكلام للواقع، إضافة إلى مصطلحات أخرى لا يتَّسع المقام لذكرها أو دراستها كلها[٢٣].

نماذج من النقد التداولي في الكتاب:

سأذكر مواضع ونماذج من النقد التداولي في الكتاب، وأعرضها وفق الأسباب الباعثة إليها.

١- عدم المطابقة بين الكلام والواقع:

يؤكد التداوليون على أهمية المطابقة بين النسبة الكلامية والنسبة الواقعية الخارجية[٢٤]، ومن المواضع التي توضِّح عناية سيبويه بذلك، قوله: "هذا باب (الاستقامة من الكلام والإحالة)، فمنه: مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأمَّا المستقيم الحسن فقولك: (أتيتُك أمْسِ) و(سآتيك غداً)، وأمَّا المحال فأن تَنقض أوَّلَ كلامك بآخِرِه فتقولَ: (أتيتك غداً) و(سآتيك أمس)، وأمَّا المستقيم الكذب فقولك: (حَمَلتُ الجبلَ) و(شربت ماء البحر) ونحوه، وأمَّا المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه؛ نحو قولك: (قد زيداً رأيت)، و(كي زَيدٌ يأتيك) وأشباه هذا، وأمَّا المحال الكذب فأن تقول: (سوف أشرب ماء البحر أمسٍ)"[٢٥].

إن المتأمل في كلام سيبويه ليدرك أنه احتفى بالسياق، ونبّه إلى أهميته في الحكم على التركيب، وأن التركيب إن صحت صياغته الشكلية والنحوية فيلزم النظر إلى سياقه، والمطابقة بين الكلام والواقع.

ومن الأمثلة التي ذكرها قوله: (أتيتُك أمْسِ) و(سآتيك غداً) فهاتان العبارتان مستقيمتان من حيث بِنْيتِهما الشكلية وصيغتهما النحوية، واكتملت فيهما عناصر التركيب من فعل وفاعل ومفعول به، وحسنتان من حيث المعنى والسياق، وأتى الظرفان ملائمين للفعلين الماضي والمضارع.

ويكون الكلام مستقيماً كذباً إذا جاء استعمال الكلمة في سياق لغوي يجعل منها خارج الحقيقة، فالكلام بذلك لا يحتمل حُسْناً أو قبحاً، بل هو أمرٌ يغيّر الدلالة بفعل السياق، فالكلام مستقيم نحوياً لكنه غير صحيح دلالياً، ومثاله: (حَمَلتُ الجبلَ) و(شربت ماء البحر).

أما الكلام غير المقبول والمحال فهو الذي ينقض آخره أوله، ومثّل له بـ: (أتيتك غداً) و(سآتيك أمس)، ومعنى المحال أنه أحيل عن وجهه المستقيم الذي به يفهم المعنى إذا تكلّم به، أو هو اجتماع المتضادّات[٢٦]، ووجه الإحالة عنده أن الفعل في الزمن الماضي (أتى)، ومجيء (غدا) يفرض أن يكون الحدث في الزمن المستقبل؛ فثمّة تناقضٌ بين ما يدل عليه الفعل، وما يدل عليه الظرف، وقد يكون الكلام المستقيم كذباً إذا جاء في سياق لغوي

---

[٢٣] جمع الدكتور محمد كاظم البكاء في كتابه (منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي) مصطلحات سيبويه في التقويم النحوي، ومن مصطلحات التقويم النوعي: جيد وحسَن وقبيح وضعيف ورديء، ومن مصطلحات التقويم الكمّي: كثير وأكثر وقليل ونادر، انظر: ص١٠، ١١.

[٢٤] الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه ٢٨١.

[٢٥] الكتاب ١/ ٢٥.

[٢٦] شرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٨٦.

بعيدٍ عن الحقيقة، والمستقيم القبيح هو وضع اللفظ في غير موضعه، أي: العبارة مستقيمة نحوياً ولغوياً وليس فيها تناقض لكنّها ناقصة وغير واضحة والمعنى فيها ضعيف؛ لعدم اتساقها مع السياق الذي وردت فيه، والنوع الأخير من أنواع الكلام هو المحال الكذب، وهو الذي يجتمع فيه التناقض والكذب؛ لأنه يدل على خلاف ما يوجبه الظاهر[٢٧].

يظهر الاتجاه التداولي بوضوح في هذه المسألة؛ إذ اعتمد سيبويه في تقسيمه الكلام إلى مستقيم ومحال، وحسن وقبيح وكذب على ضوابطَ ومعاييرَ تداوليةٍ تتعلق بالنحو والدلالة والمنطق العقليّ[٢٨]، ولم يصنّف (المحال) ولم ينعته بـ(مستقيم) أو (حسن) كما فعل مع الأقسام الأخرى مما يدل على عدم كفاية هذا الصنف التواصلية، ومن ثَمَّ عدم الاعتداد به تداولياً[٢٩]، وليس كل ما هو مقبول نحوياً يمكن قبوله دلالياً وتداولياً، فثمّة فرقٌ بين القبول النحوي والقبول التداولي.

وانطلاقا من وعي سيبويه من أن هناك كلاماً مقبولاً جرى على سنن العرب في كلامها، وآخر مردوداً من حيث الفطرة ومن حيث الظاهر يدرك الباحث أن مصطلح (الكذب) عنده لا يعني الكذب الحقيقي أو الخُلُقي، وإنما يعني به المبالغة أو التخييل الفني القائم على الادعاء؛ لذلك فقد تفطن إلى اللبس الذي يقع فيه المخاطب من سماعه لمصطلح (الكذب) فتركه ووضع مكانه مصطلح (الاتساع) الذي له علاقة بالمجاز، وليدرج تحته كل التراكيب التي انزاحت عن أصل وضعها، ويكون سيبويه بهذا القصد قد يساعد النحويين والبلاغيين والتداوليين على اكتشاف مباحثهم النحوية والبيانية واللسانية والتداولية[٣٠].

٢- مخالفة قصد المتكلم وغرضه:

مراعاة قصد المتكلم من الأسس النحوية التي راعاها النحويون القدامى، وعوّلوا عليها في تحديد الوظيفة النحوية، والقصدية من المبادئ التداولية في اللسانيات الحديثة، والمنطوق لا يكون كلاماً حقاً حتى تحصل من الناطق إرادة توجيهية له[٣١]، فـ"عندما أتكلم فأنا أحاول إيصال بعض الأشياء إلى مخاطبي بدعوته إلى التعرف على مقصدي من توصيل الأشياء بالذات، وأتحصَّل على الأثر المنتظر عندما أدعوه إلى معرفة غرضي من تقديم هذا الأثر له، وما إنْ يتعرف مخاطبي على ما في غرضي الحصول عليه حتى تتحقق النتيجة عموماً"[٣٢]، ويقول ليتش (Leech): "إنه لا يمكن أنْ ندَّعيَ فهمنا للكلام من دون استحضار شروط إنتاجه المحيطة به خاصةً عنصري المتكلم والمخاطب اللذين أعتبرهما ركنين لا غنى عنهما ومظهرين مهمين في الحالات التكلُّمية"[٣٣].

---

[٢٧] الضرورة الدلالية ٤٧٤.
[٢٨] الضوابط التداولية في مقبولية التركيب النحوي ٢٥٦.
[٢٩] التداولية عند العلماء العرب ٥٢.

[٣٠] حجاج التمثيل في النحو العربي من خلال كتاب سيبويه ٧١.
[٣١] اللسان والميزان أو التكوثر العقلي ٢١٤.
[٣٢] التداولية من أوستن إلى غوفمان ١٣٩.
[٣٣] الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه ٣٣٠.

وقد ربط سيبويه في مواضع كثيرة نقدَهُ الأسلوب أو الرأي بتفسير قصد المتكلم ومراده، ومن ذلك قوله: "ولا يجوز أن تقول: (رأيتُ زيداً أباه)، والأبُ غيرُ زيدٍ؛ لأنّك لا تبيّنَه بغيره، ولا بشيء ليس منه، وكذلك لا تثنّي الاسم توكيداً وليس بالأول ولا شيءٍ منه، فإنَّما تثنّيه وتُؤكّدُهُ مُثَنَّى بما هو منه أو هو هو، وإنّما يجوز: (رأيتُ زيداً أباه)، و(رأيت زيداً عمراً)، أَن يكون أراد أن يقول: (رأيتُ عمراً) أو (رأيتُ أبا زيد)، فَغَلِطَ أو نَسِي، ثم استَدرك كلامَه بعدُ، وإمّا أن يكون أَضْرَبَ عن ذلك فنَحَّاه وجعل (عمراً) مكانَه، فأَمّا الأوّل فجيّدٌ عربي، مثلُه قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٣٤]؛ لأنهم من الناس، ومثلُه إلاَّ أنَّهم أعادوا حرفَ الجرّ[٣٥]: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾"[٣٦].

هذه مسألة عرضها سيبويه، وبنى حكمه فيها على غلط المتكلم أو نسيانه، ونَقَدَ الوجهين الأول والثاني؛ لأن البدل غير المبدل منه، فهما مختلفان، وحمل سيبويه ذلك على قصد المتكلم بغلطه أو نسيانه أو إضرابه، وهو يؤكد أن إدراك المعاني يتوقف على معرفة غرض المتكلم[٣٧]، وهذا أحد مبادئ التداولية التي تُعرّف في أبسط تعريف لها بأنها العلم الذي يدرس المقاصد وأغراض المتكلمين.

[٣٤] آل عمران: ٩٧.
[٣٥] الأعراف: ٧٥.
[٣٦] الكتاب ١/ ١٥١، ١٥٢.
[٣٧] سياق الحال في كتاب سيبويه ٢٠٥.

وفي موضع آخر قال عن جملة: (مررتُ برجلٍ حمارٍ)، قال: "فهو على وجهٍ محالٌ، وعلى وجهٍ حَسَنٌ، فأَمَّا المحُالُ فأَن تَعني: أنَّ الرجلَ حِمارٌ، وأَما الذي يَحسُن فهو أن تقول: مررتُ برجلٍ، ثم تُبْدِلَ (الحِمارَ) مَكَانَ (الرجل) فتقولَ: (حِمارٍ)، إمَّا أن تكونَ غلِطتَ أو نَسِيتَ فاستَدركتَ، وإمّا أن يَبْدُوَ لك أَن تُضربَ عن مرورك بالرجل وتَجعلَ مكانه مرورَك بالحمار بعد ما كنتَ أردتَ غيْرَ ذلك"[٣٨].

إبدال الحمار من الرجل على البدل المطابق لا ينسجم تداولياً؛ ولذا منعه سيبويه وأَوَّلَهُ بأنه على السهو أو الغلط من المتكلم، أو أنه انتبه واستدرك، فجعل مناط الحكم هو قصد المتكلم والحالة التي تعتريه أثناء إنشائه الخطاب، ومن المحال أن يكون قصده أن الرجل هو الحمار فهذا غير مقبول، فتفسير جملة (مررت برجلٍ حمارٍ) لا يمكن أن يتم بدون النظر إلى قصد المتكلم والظروف المحيطة بالخطاب، والموقف السابق في المثال يدل على وجود غلطٍ أو نسيانٍ أو إضراب؛ لذلك يعد الاستدراك عاملاً من العوامل التداولية.

ولقد تفطّن سيبويه إلى أن اللغة ألفاظ معينة يؤديها المتكلم في سياق ومقام معين لأداء غرض تخاطبي معين، وتنبّه إلى مراعاة قصد المتكلم والغرض من الكلام، وهذا جعله يهتم بالنظر في معاني الأساليب وأغراضها، ومن الأمثلة على ذلك قوله: "وأمَّا قوله –تعالى جدُّه–: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ

[٣٨] الكتاب ١/ ٤٣٩.

لِلْمُكَذِّبِينَ﴾[٣٩]، و﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[٤٠]، فإنّه لا ينبغي أن تقول إنّه دعاءٌ ههنا؛ لأنّ الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيحٌ، ولكنّ العبادَ إنَّما كُلّموا بكلامهم، وجاء القرآنُ على لغتهم وعلى ما يَعنون، فكأَنَّه – واللهُ أعلمُ– قيل لهم: ﴿وَيلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾، و﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلمُكَذِّبِينَ﴾، أي: هؤلاءِ ممن وجب هذا القولُ عليهم؛ لأنَّ هذا الكلامَ إنّما يقال لصاحب الشر والهلكة، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الشرّ والهلكة ووجَبَ لهم هذا"[٤١].

منع إجراء الدعاء هنا على ظاهره بل هو على الوجوب؛ لأنه صادر من الله، وهو المدعوّ، وأوضح ذلك السيرافي في قوله: "وكذلك ما في القرآن مما يتعارفه الناس في كلامهم دُعاءٌ إذا وقع من الله عزّ وجلّ فهو من طريق اللفظ على ما قد تعارفه الناس، وهو من الله عزّ وجلّ واجب؛ لأن القائل إذا قال: (قاتلك الله)، و(لعنك الله)، فإنما يريد أن يوقع الله ذلك بالذي دعا عليه، فإذا قاله الله عزّ وجل فهو على طريق أنه يوقعه، وكذلك القول في قوله –عزّ وجلّ–: ﴿وَيلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾، و﴿وَيْلُ يَوْمَئِذٍ لِلمُكَذِّبِينَ﴾؛ لأن القائل من الناس يذكره على جهة الدعاء عليهم، والله عز وجل يذكره على طريق وجوب ذلك لهم؛ لأنه هو المدعوُّ المستدعى منه ذلك"[٤٢].

لم يكتف سيبويه بالحديث عن (ويل) من حيث منع الابتداء بها؛ لأنها نكرة، بل نظر إلى ظروف الخطاب، وراعى السياق، وعوّل على القصد والغرض في نقد هذا الفعل الكلامي، ومنع إجراءه على حقيقته، وأشار إلى أنه يحمل قوة إنجازية وهي التقرير.

٣– عدم تحقق الفائدة:

المخاطب ركن أساس في الموقف الكلامي، وتعد إفادته معياراً لصحة الكلام، ومبدأ الإفادة أحد المبادئ التي وضعها الفيلسوف بول غرايس (H.P.Grice) ضمن مبدأ التعاون في وصفه ظاهرة الاستلزام الحواري[٤٣]، وحصول الفائدة يُعدُّ قرينة تداولية، وغرضاً تواصلياً على المتكلم مراعاته أثناء تلفُّظِه بحديثه، وهو من مقتضيات التداولية التي تفرض مراعاة المخاطبين ودرجة تفاعلهم المستمر مع ما يُلقى إليهم[٤٤].

ومن المواضع التي ظهرت فيها عناية سيبويه بمبدأ تحقق الفائدة: مسألة الإخبار عن النكرة والمعرفة، ومن ذلك قوله: "(هذا باب تخبر فيه عن النّكرةِ بنكرة)، وذلك قولك: (ما كان أحدٌ مثلَك)، و(ما كان أحدٌ خيراً منك)، و(ما كان أحدٌ مجترِئاً عليك)؛ وإنّما حَسُنَ الإخبارُ ههنا عن النكرة؛ حيث أردت أن تَنفِيَ أنْ يكونَ في مثل حاله شيءٌ أو فوقه، ولأن المخاطَبَ قد يحتاج إلى أن تُعْلِمَهَ مثلَ هذا، وإذا قلت: (كان رجلٌ ذاهِباً)، فليس في هذا شيءٌ تُعلِمهُ

---

[٣٩] المرسلات: ١٥.
[٤٠] المطففين: ١.
[٤١] الكتاب ١/ ٣٣١.
[٤٢] شرح الكتاب ٢/ ٢٢٣.
[٤٣] التداولية عند العلماء العرب ٣٣، ٣٤.
[٤٤] الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه ٣٣٣.

كان جَهِلَه، ولو قلت: (كان رجلٌ من آل فلانٍ فارساً) حسن؛ لأنه قد يحتاج إلى أنْ تُعلِمَهُ أنّ ذاك في آل فلانٍ وقد يَجْهلُه، ولو قلتَ: (كان رجلٌ في قومٍ عاقلاً) لم يَحسنْ؛ لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكونَ من قومٍ، فعلى هذا النحوِ يَحْسُنُ ويَقْبُحُ"[٤٥].

منع سيبويه الابتداء بالنكرة؛ لأن الكلام لا يستقيم، والمخاطب لا تتحقق له فائدة، ويقول في ذلك: "ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبسُ، وهو النكرة، أَلا ترى أنَّك لو قلت: (كان إنسانٌ حليماً) أو (كان رجلٌ منطلقاً)، كنتَ تُلْبسُ؛ لأنَّه لا يُستنكَرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يَبْدَؤوا بما فيه الَّلبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبسُ"[٤٦]، فالمخاطب لن يفهم إذا أخبرته عن مجهول، والكلام لا يصح ما لم يكن ثمة فائدة فيه، وحينئذٍ يجوز الابتداء بالنكرة، فشرطُ القبول الذي عوّل عليه سيبويه مرتبط بالمخاطب، وهو أن يتضمن الخبر أمراً يحتاج إلى أن يعلَمَهُ أو يجهَلَهُ؛ ولذا قولك: (ما كان أحدٌ مثلَك) مقبول؛ لأنه أمرٌ مفيدٌ له يحتاج المخاطب أن يعلمه، أما قولك: (كان رجلٌ ذاهِباً) أو (كان رجلٌ في قومٍ عاقلاً) فإنهما قبيحتان؛ لعدم دلالتهما على أمرٍ جديدٍ مفيدٍ مع صحتهما نحوياً، أما (كان رجلٌ من آل فلانٍ فارساً) فهي حسنة؛ لأنها مفيدة للمخاطب وتشتمل معرفة جديدة عليه، فالحُسْنُ والقُبْحُ عنده مرتبطان بحصول الفائدة للمخاطب.

ومن الأمثلة التي منع فيها الابتداء بالنكرة قولهم: (أمْتٌ في الحجرِ لا فيك)[٤٧]، قال: "وقد ابتُدئَ في الكلام على غير ذا المعنى، وعلى غير ما فيه معنى المنصوبِ، وليس بالأصل"[٤٨].

الأصل أن يكون المبتدأ معرفة؛ لأنه حدّ الكلام، قال سيبويه في موضع آخر من كتابه: "واعلم أنه إذا وقع في هذا البابِ نكرةٌ ومعرفةٌ، فالذي تَشْغَلُ به (كان) المعرفةُ؛ لأنه حد الكلام؛ لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: (ضرب رجل زيداً)؛ لأنهما شيئان مختلفانِ، وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: (عبدُ الله منطلقٌ)، تبتدئ بالأعرف ثم تَذكر الخبرَ، وذلك قولك: (كان زيدٌ حليماً)، و(كان حليماً زيدٌ)، لا عليك أقدَّمْتَ أم أخَّرتَ، إلا أنه على ما وصفتُ لك في قولك: (ضربَ زيداً عبدُ الله)، فإذا قلت: (كان زيدٌ) فقد ابتدأتَ بما هو معروف عنده مثله عندك فإنَّما ينتظر الخبر، فإذا قلت: (حليماً) فقد أعلمتَه مثلَ ما علمتَ، فإذا قلتَ: (كان حليماً) فإنَّما ينتظِر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإنْ كان مؤخَّراً في اللفظ، فإن قلتَ: (كان حليمٌ أو رجلٌ) فقد بدأْتَ بنكرةٍ، ولا يستقيم أن تُخبِرَ المخاطَبَ عن المنكور، وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المخاطَبُ منزلتَك في المعرفة، فكرهوا

[٤٥] الكتاب ١/ ٥٤.
[٤٦] الكتاب ١/ ٤٨.

[٤٧] (أمت في الحجر لا فيك)، أي: ليكن الأمت في الحجارة لا فيك؛ ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهي مما يوصف بالخلود والبقاء، لسان العرب ١/ ٢٠٢.
[٤٨] الكتاب ١/ ٣٢٩.

أن يَقْرَبوا بابَ لبْسٍ"[٤٩].

يفهم من الأقوال السابقة أن للمخاطب في الكتاب شأناً بالغ الأهمية، وأنه المعيار في تحديد الفائدة من الإخبار؛ لذلك فقد خصّه سيبويه بشواهد كثيرة لا يسمح مقام البحث بإيرادها، وفيها يوضِّح أن المتعارف عليه عند العرب الفصحاء أن الكلام يبدأ باسمٍ معرفة؛ لأنه حدّ الكلام؛ ويؤكد على ربط صحة تركيب الجمل الخبرية بما يعلمه المخاطب أو يتوقعه، فإذا قال المتكلم: (كان زيد) فقد بدأ بما هو معلوم لدى المخاطب ولكن الكلام يبقى مبهماً وغير تام؛ لأن المخاطب ينتظر الخبر ليكون مفيداً له والمعنى مكتملاً عنده، وكأن المتكلم يقرأ اللبس الذي وقع للمخاطب أو انتظاره للخبر فيكمل جملته قائلاً (حليماً) وبذلك يتضح المعنى ويفهم. أما بدء المتكلم بـ(كان حليماً) فالمعنى لا يستقيم بالنسبة للمخاطب حتى يعرف صاحب هذه الصفة، أما الذي لا يتفق ولا يصح ولا يوافق سمت العربية فهو البدء بمبتدأ نكرة، مثل قولهم: (كان رجل) أو (كان حليم)؛ إذ لا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور؛ لذلك إذا التبس على المخاطب قول المتكلم (كان زيدٌ منطلقاً) لوجود (زيدين) مثلاً عمد المتكلم إلى توضيحه بالنعت قائلاً: (كان زيد الطويل منطلقاً) لرفْعِ كلِّ لبْسٍ أو إبهام[٥٠].

تعقيب سيبويه بهذا المثال: (كان زيد الطويل منطلقاً) فيه تنبيه إلى وظيفة النعت المعنوية التي تكمن في التوضيح والتحديد، وهي دليل على اهتمام سيبويه بالمعاني والوظائف التي يؤديها النحو في إنجاح العملية التواصلية التداولية.

والأصل في الخبر أن يكون نكرة، وإسناد الخبر المعرفة إلى المبتدأ المعرفة مخالف للقاعدة النحوية، والذي ورد من ذلك عند العرب سوّغَتْه ظروف الخطاب وملابسات الحال لغرض إفادة المخاطب، وهو معيار تداولي، فسيبويه أجازه ومنعه وفقاً لسياق الحال، والسياق أحد المرتكزات التي يقوم عليها الاتجاه التداولي[٥١] الذي يستند إلى أن "لكل بينة تركيبية معناها ومقصدها وغايتها التداولية، ولكل صيغة لفظية وظيفة إبلاغية توجبها ملابسات الخطاب وأغراضه، ومن أهم تلك الملابسات والأغراض مراعاة حال السامع، والفائدة التي يجنيها من الخطاب"[٥٢].

إيراد سيبويه لهذه الشواهد في باب الابتداء بالنكرة أو المعرفة وتعليق الباحث عليها ما هو إلا توضيح للمنهج النقدي التداولي عند سيبويه في (الكتاب) والحديث عن مسوّغات مجيء الخبر نكرة لمبتدأ نكرة، قد يطول حتى يأخذ مبحثاً مستقلاً؛ لذلك أكتفي بالقول: إن سيبويه من خلال التحليل والتعليل الذي يقدمه يؤكد بصورة لا يرقى إليها الشك مدى الاهتمام البليغ بالأساليب التي كان العرب يستعملون

---

[٤٩] الكتاب ١/ ٤٨.
[٥٠] سياق الحال في كتاب سيبويه ١٢١.
[٥١] إستراتيجيات الخطاب، المقدمة viiii.
[٥٢] التداولية عن العلماء العرب ١٩٢.

بها لغتهم في تداولهم وتواصلهم، وهو يذكّر بمبدأ الإفادة عند التداوليين الذي يعنون به: حصول الفائدة لدى المخاطب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده[٥٣].

ومن المواضع التي نَقَدَ فيها التركيب بسبب عدم تحقق الفائدة قوله: "ألا ترى أنَّك لو أشرت له إلى شخصه فقلت: (هذا أنت)، لم يستقم"[٥٤].

منع سيبويه تركيب الإخبار عن اسم الإشارة بالضمير في قولك: (هذا أنت)؛ لعدم وجود فائدة، فالضمير واسم الإشارة يحملان الدلالة نفسها، ويحيلان إلى الشيء ذاته، فإذا كان الخبر والمخبر عنه شيئاً واحداً لم يتحقق قصد المتكلم ولم تحصل الفائدة، وكون المبتدأ والخبر معرفتين لا يلزم منه أن تكون الفائدة متحققة للسامع.

وفي موضع آخر أجاز تركيب (هذا أنت)، وعوّل على فائدة المخاطب فقال: "حدثنا يونس أيضا تصديقاً لقول أبي الخطاب، أن العرب تقول: (هذا أنت تقول كذا وكذا)، لم يُرِد بقوله: (هذا أنت)، أن يعرِّفَهُ نفسَه، كأنَّه يريد أنْ يعلمه أنه ليس غيره، هذا محال، ولكنَّه أراد أن ينبّهه، كأنَّه قال: الحاضرُ عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا أنت"[٥٥].

أجاز هنا التركيب وأوَّله بأن المتكلم يريد لفت المخاطب وتنبيهه إلى أنه هو المتحدث وقائل الكلام.

وفي موضعٍ آخر منَعَ الأخبار عن ظروف الزمان، قال: "وجميعُ ظروف الزَّمان لا تكون ظروفاً للجُثَثِ"[٥٦]؛ لعدم حصول الفائدة، فإن أفاد الظرف جاز الإخبار به على سبيل التوسّع والإيجاز، قال: "كما تقول في سعة الكلام: (الليلةُ الهلالُ)، وإنَّما الهلالُ في بعض الليلة، وإنَّما أراد: (الليلةُ ليلةُ الهلالِ)، ولكنه اتَّسع وأَوجز"[٥٧].

صح قولك: (الليلة الهلال) لوجود الفائدة وتحققها في الكلام، فهم يقصدون طلوع الهلال، قال ابن السراج: "فإن قال قائل فأنت قد تقول: (الليلة الهلال)، و(الهلال) جثة، فمن أين جاز هذا؟ فالجواب في ذلك: أنك إنما أردت: (الليلة حدوث الهلال)؛ لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه، ألا ترى أنك لا تقول: (الشمس اليوم)، ولا (القمر الليلة)؛ لأنه غير متوقع، وكذلك إن قلت: (اليوم زيد)، وأنت تريد هذا المعنى جاز"[٥٨].

٤- اللبس والإبهام على المخاطب:

لأجل تحقيق التواصل بين طرفي الخطاب يُشترط على المتكلم أن يبذل وسعه في توضيح كلامه وإزالة اللبس والإبهام عن المخاطب، وقد اتخذ سيبويه مراعاة فهم المخاطب والابتعاد عما يسبب الإبهام واللبس له أساساً في التفسير والتعليل، ومن الأمثلة على ذلك قوله: "واعلم أنه لا يجوز لك أن

---

[٥٣] التداولية عند العلماء العرب ١٨٦.
[٥٤] الكتاب ١/ ١٤١.
[٥٥] الكتاب ٣٥٥/٢.
[٥٦] الكتاب ١/ ١٣٦.
[٥٧] الكتاب ١/ ٢١٦.
[٥٨] الأصول في النحو ١/ ٦٣، ٦٤.

تُبهم في هذا الباب فتقول: (إني هذا أفعلُ كذا وكذا)، ولكن تقول: (إني زيداً أفعلُ)، ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً؛ لأن الأسماء إنما تُذكرها توكيداً وتوضيحاً هنا للمضمَر وتذكيراً، وإذا أبهمتَ فقد جئت بما هو أشكلُ من المضمَر، ولو جاز هذا لجازت النكرةُ فقلتَ: (إنَّا قوماً)، فليس هذا من مواضع النكرة والمُبهَم، ولكنَّ هذا موضعُ بيان كما كانت الندبةُ موضعَ بيان، فقبُح إذ ذكروا الأمر توكيداً لما يعظّمون أمرَه أن يذكروا مبهماً، وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب: بنو فلان، ومعشَر مُضافةً، وأهل البيت، وآل فلان، ولا يجوز أن تقول: إنّهم فعلوا أيتها العصابةُ، إنما يجوز هذا للمتكلم والمكلَّم المنادى، كما أنّ هذا لا يجوز إلا لحاضر"[٥٩].

منع سيبويه أن يقع بعد ضمير الاختصاص نكرةٌ ولا اسمٌ مبهمٌ كاسم الإشارة ونحوه من المبهمات، فالاسم المختص يجب أن يكون معرفة بغير الإشارة؛ لأن الغرض من الاختصاص هو التوكيد للمخاطب والبيان وتحقيق الإيضاح، فإذا جاء المتكلم بالنكرة أو بالاسم المبهم زاد الضمير إبهاماً وغموضاً، وكذلك الحال في الندبة، والعدول عن أسلوب النداء إلى أسلوب الاختصاص أجازه سيبويه مع المتكلم والمخاطب ولم يجزه في سياق الغائب.

ويؤكد هذا الكلام من سيبويه على أن اللغة أداة لإيصال الأفكار، وغرض النحو هو الوصول إلى غاية الإفهام والإيضاح؛ لأن النحو في نظر سيبويه إنما وُضِع لتسهيل العملية الخطابية بين المتكلم والمخاطب، وعلى المتكلم الابتعادُ عن التنكير والإبهام في الاختصاص والندبة[٦٠].

ومن المواضع التي نَقَد فيها التركيب لما فيه من لبْسٍ وإبهام على المخاطب قوله: "واعلم أنّه لا يجوز أن تقول: (زيدٌ)، وأنت تريدُ أن تقول: (لِيُضْرَبْ زيدٌ)، أو (لِيَضْرِبْ زيدٌ) إذا كان فاعلاً، ولا (زيداً)، وأنت تريد: (لِيَضرب عمرو زيداً)، ولا يجوز: (زيدٌ عمراً)، إذا كنتَ لا تُخاطِبُ (زيداً)، إذا أردتَ: (لِيَضْرِب زيدٌ عمراً) وأنت تخاطِبُني، فإنَّما تريد أَنْ أُبْلِغَه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب (عمراً)، و(زيدٌ) و(عمروٌ) غائبانِ، فلا يكون أن تُضْمِرَ فِعْلَ الغائبِ، وكذلك لا يجوز: (زيداً)، وأنت تريد أنْ أُبْلِغَه أنا عنك أنْ يَضْرِبَ زيداً؛ لأنك إذا أضمرتَ فعل الغائب ظنَّ السامعُ الشاهدُ إذا قلت: (زيداً) أنك تأْمُرُه هو بزيد، فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يُؤخذْ من الفعل نحوُ قولك: (عَليكَ)، أن يقولوا (عليه زيداً)، لئلا يشبَّهَ ما لم يؤخَذْ من أمثلة الفعل بالفعل، وكرهوا هذا في الالتباس وضَعُفَ حيث لم يُخاطِب المأمورَ"[٦١].

يؤكد سيبويه في كثير من الشواهد على أهمية وضوح المقصد في الكلام ومراعاة المخاطب بالابتعاد عن أيّ تركيبٍ أو لفظٍ قد يُلْبِس على المخاطب ويشتت فهمه واستيعابه، ومنَعَ إضمار فعل

---

[٥٩] الكتاب ٢/ ٢٣٦.

[٦٠] سياق الحال في كتاب سيبويه ١٨٥.

[٦١] الكتاب ١/ ٢٥٤، ٢٥٥.

الغائب في (زيداً)؛ حيث ركَنَ في نقده إلى فهم المخاطب، وأن اللبس الحاصل عنده بسبب عدم مراعاته في العملية التواصلية.

ومن الأمثلة على مراعاته لفهم المخاطب وعنايته برفع اللبس والإبهام عنه قوله: "ولا يجوز أن تقول: (بعتُ داري ذراعاً)، وأنت تريد بدرهم، فيرى المخاطَبُ أنَّ الدار كلَّها ذراعٌ، ولا يجوز أن تقول: (بعتُ شائي شاةً شاةً)، وأنت تريد: بدرهم، فيرى المخاطَبُ أنَّك بعتها الأوّلَ فالأولَ على الوِلاءِ، ولا يجوز أن تقول: (بيّنتُ له حِسابَه باباً)، فيرى المخاطَب أنك إنما جعلت له حسابه باباً واحداً غيرَ مفسَّرٍ، ولا يجوز: (تَصدّقتُ بمالي درهماً)، فيرى المخاطَبُ أنك تَصدّقت بدرهم واحد، وكذلك (هذا) وما أشبهه"[٦٢].

عوّل سيبويه على فهم المخاطب في توجيه التراكيب، ومنع هذه العبارات؛ لأنها تلتبس على المخاطب إذا حُذف منها شيء، ويتغير المعنى كلياً، فالمخاطب هو ركنٌ أساسٌ في بناء العملية التواصلية، وله الأثر البالغ في تحديد بنية التركيب وعناصره اللغوية، وتفسير الظواهر النحوية والحكم عليها.

إن نقد سيبويه التداولي لكثير من العبارات التي تلتبس فيها المفاهيم على المخاطب يُذكِّر بقواعد الباحث التداولي بول غرايس (H.P.Grice) الذي اهتم بموضوع التخاطب، وعمل على إيجاد نظام له؛ وأقام هذا النظام على مبادئ وقواعد جمعها في مبدأ (التعاون)، وهذه القواعد هي[٦٣]: قاعدة الكم، وقاعدة الكيف، وقاعدة المناسبة، وقاعدة الطريقة، وتتمثّل قاعدة الكم عند سيبويه في عنايته بالإيجاز وإفادة المخاطب، وقاعدة الكيف في تأكيده على عدم إعطاء المتكلم للمخاطب معلومة ليس متأكداً من صحتها، أو يعلم أنها كذبٌ كما في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة)، وأما قاعدة المناسبة فتظهر في عنايته بمطابقة الكلام لمقتضى الحال، وتتجلى قاعدة الطريقة في دعوته إلى الوضوح وعدم الإلغاز وتجنب الغموض ومثاله قوله: "فقِفْ على هذه الأشياء حيث وقَفوا ثم فسّرْ"[٦٤]، ومن ذلك (رُوَيْد) تلحقها الكاف لتصبح (رُوَيْدَك)، وهذه الكاف لتعيين المخاطب المخصوص، ولينتبه للنداء ولرفع اللبس والإبهام[٦٥].

وبالنظر إلى هذه القواعد يتبدّى أنها تنطبق تماماً مع قواعد التواصل والتداول التي وردت في كتاب سيبويه، ويدل على هذا اتخاذُ سيبويه كلام العرب الفيصلَ والحكَمَ على صحة التراكيب اللغوية التي تهدف إلى التواصل وسلامتها.

٥- عدم مراعاة علم المخاطب:

علم المخاطب والافتراض المسبق بين المتكلم والمخاطب له أهمية في الخطاب، فإذا انتفى الافتراض المسبق وكانت العلاقة والمعرفة غير

---

[٦٢] الكتاب ١/ ٣٩٣.

[٦٣] التداولية عند العلماء العرب ٣٣، ٣٤.
[٦٤] الكتاب ١/ ٢٦٦.
[٦٥] الكتاب ١/ ٢٤٤.

مشتركة بين المتكلم والمخاطب فإنه مؤدٍّ إلى سوء الفهم بينهما وعدم تحقيق الكلام لغرضه التواصلي[٦٦].

ويعد علم المخاطب حالاً من أحوال المخاطب، وبُنيت على أساسه كثيرٌ من الأحكام النحوية، وصار مبدأ التفاهم عند سيبويه بمنزلة المعيار الضابط لقاعدة الحذف والذكر في الكلام، ويوضّح ذلك عبد السلام المسدي قائلاً: "والذي يعنينا من كل استقراءات سيبويه في هذا المضمار، ونحن على مسار تحديد الطاقة الاستيعابية في اللغة هو استنباطه لقانون التناسب العكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية وبموجبه تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعاً على مضمونها الخبري"[٦٧].

ومن المواضع النقدية التي كان مرجعها عدم مراعاة علم المخاطب قوله في باب: (ما ينتصب؛ لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة): " .... وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمرٍ فقال: (أنا عبدُ اللهِ منطلقاً)، و(هو زيدٌ منطلقاً) كان مُحالاً؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل (هو) ولا (أنا) حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأن (هو) و(أنا) علامتان للمضمَر، وإنما يُضمِرُ إذا علم أنك عرفت من يعني، إلا أنَّ رجلا لو كان خلفَ حائط، أو في موضعٍ تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: (أنا عبدُ الله منطلقا في حاجتك)، كان حسناً"[٦٨].

مَنَعَ سيبويه (أنا عبدُ الله منطلقاً) وحَكَم عليها بالمحال في سياق؛ لكونها غير محققة للإخبار، والمتَحَدَّثُ عنه مجهول لدى المخاطب، والمعرفة ليست مشتركة بين المتكلم والمخاطب؛ لأنه رجل يقف خلف حائط، ولا يصح للمتكلم أن يخبر ويبيِّن حالَ مجهول، وأجازها وحكم عليها بالصواب في سياقٍ ومقامٍ آخر؛ لكون المتكلم يريد بيان الحال بالانطلاق فقط، ولأن المتحدث عنه معلوم لدى المخاطب، فهو بين إخوانه ويعرفونه، وتربطه به علاقة شخصية، وليس ثمة حاجة للتصريح باسمه بل يكتفى بضميره، والسامع لا ينتظر منك أن تخبره بأنك عبدالله؛ لأنه يعرفك، ولا يجوز أن تقول له: (أنا عبد الله)، فالضمير (أنا) وحده كافٍ بالغرض ومؤدٍ للدلالة المقصودة، والإضمار فعلٌ قصدي نفسي يستبطن اتفاقاً ضمنياً بين المتكلمين على المعنى، أمَّا حين يكون السياق غير السياق، والمقام غير المقام، حين لا يوجد اتفاق ولا تواطؤ حول المعنى، بل هو مجهول لدى المخاطبِ، فآنئذٍ يتعيَّن التصريح والبيان والتوضيح، وسيبويه لا يني يؤكّدُ على فرقٍ آخر، وهو قصد المتكلم في السياق المقامي الأول إلى الإخبار عن الحال (منطلقاً)، أمَّا في الثاني فالإخبار عن المبتدأ (أنا) و(هو)، ثم في

---

[٦٦] التداولية عند العلماء العرب ٣٠ ـ٣٢.

[٦٧] التفكير اللساني في الحضارة العربية ٣٩١، وانظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي ٦١.

[٦٨] الكتاب ٢/ ٨١.

الدرجة الثانية عن الحال (منطلقاً)[٦٩]، فاستمد حكمه بصحة الكلام أو عدمه من علم المخاطب ومراعاة ظروف الخطاب، وأن المتكلم افترض مسبقاً أن المخاطب على علم بما في الكلام.

وفي موضع آخر يقول: "واعلم أنّه لا يجوز لك أن تقول: (عَبْدَ الله المقتولَ)، وأنت تريد: (كنْ عبدَ الله المقتولَ)؛ لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء، ولأنّك لستَ تشير له إلى أحدٍ"[٧٠]، وعلل ذلك السيرافي بقوله: "لأنه ليس قبله، ولا في الحال دلالة عليه؛ إذ كان يجوز أن يكون على معنى: (تولّ عبد الله المقتول وأجبه) وما أشبه ذلك وإنما يضمرون ما عليه الدلالة من الكلام أو شاهد من الحال"[٧١].

منع سيبويه إضمار (كان) الناقصة؛ لأنها لا تدل على الحدث ولا تتضمن معنى القيام بفعلٍ يلمسه أو يشاهده المخاطب بل تدل على الكينونة على حالة خاصة، ولا يوجد قرينة مقامية لحذفها كالأفعال الأخرى بل تحذف لقرينة مقالية إذا تقدم ذكرها، وهذا غير متحقق في هذا المثال[٧٢]، والمتكلم عندما يوجِّه كلامه إلى المخاطب يجب أن يراعيه وأن يكون عالماً بحاله حتى لا يحدث لبسٌ في الكلام أو خلط.

وعوّل سيبويه على علم المخاطب أو جهله في قضايا التعريف والتنكير، ووجَّه على ذلك التراكيب كما في قوله عن التعريف بالألف واللام: "وأما الألف واللام فنحو: الرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة؛ لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته؛ لأنك قلت: (مررتُ برجلٍ)، فإنك إنما زعمت أنك إنما مررت بواحدٍ ممن يقع عليه هذا الاسمُ، لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطَب، وإذا أدخلتَ الألف واللام فإنما تُذكّره رجلاً قد عرَفه، فتقول: الرجل الذي من أمره كذا وكذا؛ ليتوهّم الذي كان عهدَه ما تذكّر من أمره"[٧٣].

ظاهرة التعريف والتنكير عند سيبويه محكومة بعلم المخاطب؛ ولذا وردت مجموعة من الأفعال الواردة في كلام سيبويه مسندة إلى المخاطب وهي: (يعرف، عرف، يتوهم، عهد، تذكّر)، وفيها نصَّ على اعتماد التعريف على شرطِ حصول العهد في ذهن المخاطب[٧٤].

٦- عدم مراعاة المقام:

المقام أساس موجود عند كل الأمم، وقد أشار إليه الفيلسوف الروماني شيشيرون (Ciceron) عندما تحدث عن الرجل البليغ، قال: ".... عليه إذن لكي يكون بليغاً أن يكون جديراً بأن يجعل لكل مقام مقالاً لغوياً ملائماً له"[٧٥].

ويمثّل السياق أو المقام المرتبة الأولى في الدراسات الحديثة، وأكثر هذه العلوم احتفاء به واعتماداً عليه هي التداولية، يقول خليفة بوجادي: "وتعد دراسة السياق محل اهتمام القضايا التداولية

[٦٩] الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه ٣١٤، ٣١٥.
[٧٠] الكتاب ١/ ٢٦٤.
[٧١] شرح الكتاب ٢/ ١٦٣.
[٧٢] أصول تحليل الخطاب ٢/ ١١٥٠.
[٧٣] الكتاب ٢/ ٥.
[٧٤] أصول تحليل الخطاب ٢/ ١٠١٨.
[٧٥] بلاغة الخطاب وعلم النص ٢١.

جميعاً؛ لأن تحليل الجمل يخضع إلى السياق، وكذلك تحليل أفعال الكلام وقوانين الخطاب ومسائل الملفوظية والقضايا الحجاجية وغيرها، ويمكن القول بأن اهتمام الدرس التداولي كله ينصبّ في بحث مدى ارتباط النص بالسياق"[٧٦]، ويُراعى من خلال السياق قصد المتكلم وغرضه، وحال السامع، وما يحيط بهما من ظروف وأحوال، ينتقل الكلام معها من دلالته النحوية المجردة إلى مستوى ذي دلالات مقامية مخصوصة، وهو أحد المرتكزات التي تستند إليها التداولية في دراستها للغة أثناء الاستعمال[٧٧].

والتداولية لا تدرس البنية اللغوية ذاتها، ولكن تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة؛ بوصفها كلاماً صادراً من متكلم محدد، وموجّه إلى مخاطب محدد بلفظ محدد في مقام تواصلي محدد؛ لغرض تحقيق غرض تواصلي محدد[٧٨].

وتأكيداً لما سبق ذكره فإن التعمُّق في (الكتاب) يكشف للباحث مدى اهتمام سيبويه بالمقام؛ إذ إنه لم يفصل اللغة عن واقعها الخارجي وظروف إنتاجها، ولم يدرسها بعيداً عن أحوال المتكلمين ومقاماتهم، وأدرك الحضور الفاعل للسياق في صوغ العرب لكلامهم كما في قوله: "من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام"[٧٩]، وقد عوَّل على المقام في قطع النعت في المدح والذم والترحم، ومما قاله فيه: "واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحسن أن يعظَّم بها. لو قلت: (مررت بعبد الله أخيك صاحبَ الثياب أو البزّاز)، لم يكن هذا مما يعظَّم به الرجل عند الناس ولا يفخَّم به، وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأنْ تذكر رجلاً ليس بنبيهٍ عند الناس، ولا معروفٍ بالتعظيم ثم تعظّمه كما تعظّمُ النبيه، وذلك قولك: (مررت بعبد الله الصالح)"[٨٠].

استحضر سيبويه الشروط التداولية لإنتاج الخطاب وتفسيره، فمنع النصب على التعظيم إذا كان الرجل لا يستحق، وليس مقامه ذلك، وأكمل حديثه بقوله: "وليس كل شيء من الكلام يكون تعظيما لله -عز وجل- يكون تعظيما لغيره من المخلوقين: لو قلت: (الحمدُ لزيد) تريد العظمةَ لم يجز، وكان عظيماً"، فسيبويه استند إلى التداولية واستحضر مقام المخاطبين في نقد الوجه الإعرابي، ووضّح هذا أبو سعيد السيرافي في قوله: "يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين في المعظّم: أحدهما: أن يكون المعنى الذي عظّم به فيه مدح وثناء ورفعة، والآخر: أن يكون المعظَّم قد عرفه المخاطبُ، وشهر عنده ما عُظّم به، أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور يصح أن يورد بعدها التعظيم"[٨١].

---

[٧٦] في اللسانيات التداولية ١١٤.
[٧٧] السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم: متابعة تداولية ١٦٥، ١٨٠.
[٧٨] التداولية عند العلماء العرب ٢٦.
[٧٩] الكتاب ١/ ٥١.
[٨٠] الكتاب ٢/ ٦٩.
[٨١] شرح الكتاب ٢/ ٣٩٩.

هذه المراعاة للمقام عند سيبويه تتفق مع ما ذهب إليه الدكتور طه عبدالرحمن من أن القول الطبيعي مجرّدٌ عن مقامه تصير محامله كثيرة، ولا يتعيّن واحدٌ منها إلا بتعيّن المقام حتى إنه يصحّ الادّعاء بأن الأصل في القول الطبيعي أنْ تتعدد معانيه إلى أن يثبت بالدليل خلاف ذلك، وإذا كان الأمر كذلك فقد وجب أن تكون صوره الممكنة متعددة، وألا ينحصر تقويمها ضمن قيمة واحدة"[٨٢].

الكلمة عند سيبويه ليست معزولة عن سياقها، ولا تُفصل عن محيطها الخارجي، والواقع الخارجي معيار مهمٌ للحكم على التراكيب، وإعطاء المخاطب منزلته الحقيقية ومراعاة مقامه عند سيبويه، وقد يكون ذلك سبباً في نقد التركيب عنده، وهذا من مبادئ النظرية التداولية، يقول لاينز: "وكذلك ربما لا يقبل من شخص ذي منزلة اجتماعية واطئة أن يخاطب شخصاً ذا منزلة اجتماعية عالية باستخدام ضمير المخاطب أنت"[٨٣].

يفهم من قول لاينز أن كل مقامٍ مقالاً، وهو المبدأ الأساس الذي نادى به كل اللغويين والنحويين والبلاغيين العرب منذ قرونٍ خلت، ومنهم سيبويه الذي أولى اللغة المنطوقة عناية كبيرة؛ وذلك أن التغيّرات اللغوية تظهر على اللغة المنطوقة بشكل أدق، ولعل الذي يحدد المعاني والدلالة والمقاصد من خلال تلك التغيّرات اللغوية هو السياق أو المقام.

ومن الشواهد على عنايته بصحة المعنى والإتيان به على الوجه المراد واهتمامه باللغة المنطوقة؛ لأنها تكشف عن ظروف الخطاب قوله: "واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنه لا يجوز أن تقول: (كلمته فاه)، حتى تقول: (إلى فيّ)؛ لأنك إنما تريد مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فإنما يصح المعنى إذا قلت: (إلى فيّ)، ولا يجوز أن تقول: (بايعته يداً)؛ لأنك إنما تريد أن تقول: (أخذ مني وأعطاني)، فإنما يصح المعنى إذا قلت: (بيد)؛ لأنهما عملان"[٨٤].

منع سيبويه هذه التراكيب لما فيها من الحذف الذي أخلَّ بالمعنى وأدى إلى اللبس على المخاطب، والعلاقة بين التركيب والمعنى وثيقة عند سيبويه، وكل واحد مكمّل للآخر، فاجتمع في هذه النقد مراعاة السياق اللغوي بعدم الحذف من التركيب إلا بدليل، ومراعاة سياق المقام بالنظر إلى المعنى وأنه لا يتم إلا باللغة المنطوقة والمشافهة بين اثنين.

ولم يكتف سيبويه بتوضيح المعنى النحوي لقولهم: (كلمته فاهُ إلى فيَّ) و(بايعته يداً بيد) بل فسر التلازم التركيبي بين عناصرهما، وغاية النحو عنده هي الوقوف على المعنى من خلال التواؤم بين التركيب ومعناه الذي يؤديه مفسّراً في ضوء تداوله في محيط استعماله اللغوي[٨٥].

ويستنتج من الشواهد السابقة وغيرها مما لم

---

[٨٢] اللسان والميزان أو التكوثر العقلي ٤٥.
[٨٣] اللغة والمعنى والسياق ٢٩.
[٨٤] الكتاب ١/ ٣٩٢.
[٨٥] سياق الحال عند سيبويه ١٧٠.

يتسع المقام لإيرادها كلها أن سيبويه لم يكتف بالنظر إلى السياق اللغوي بل ركن إلى المقام الذي قيل فيه الخطاب، والأسباب الداعية إلى الكلام، واستخدام التركيبِ المناسبِ في مقامه، وأنه يتناول كل قضية نحوية بالنقد والتحليل والتعليل وكأنَّ معترضاً يسأله ويناقشه وهو يجيبه.

٧- مخالفة استعمال العرب:

تعنى التداولية بدراسة اللغة أثناء الاستعمال، والعناية بالكلام المتداول المألوف ومراعاة المخاطبين، ومن أهم ما يميز الدرس اللغوي العربي القديم أنه درس اللغة أثناء الاستعمال، فجعل العلماء يتحرون الاستعمال قبل القاعدة[٨٦].

وقد اعتمد سيبويه في تفسير الظواهر اللغوية وتعليلها على السماع والواقع اللغوي وعدم الالتفات إلى قواعد النحويين إذا خالفت استعمال العرب، فـ"فاهتم سيبويه بالمسموع من اللغة جرياً على طريقة أساتذته ومنهجهم في وصف اللغة؛ إيماناً منه بأن اللغة المجموعة عن طريق السماع هي المعين الرئيس للاتصال بناطقي اللغة، والسبيل الوحيد لربط البحث اللغوي بالواقع، ودليلٌ قاطعٌ على صدق الأحكام اللغوية المستقرأة"[٨٧].

واعتد باستعمال العرب وما خالفه نقدَهُ وخطَّأَهُ، كما في قوله: "بابٌ منه استكرهه النحويّون، وهو قبيح فوضعوا الكلامَ فيه على غير ما وضعت العرب، وذلك قولك: (وَيحٌ له وتَبٌّ)، و(تبًّا لك ووَيْحاً). فجعلوا التَّبَّ بمنزلة الوَيْحِ، وجعلوا (ويحٌ) بمنزلة التَّبِّ، فوضعوا كلَّ واحد منهما على غير الموضع الذي وَضَعَتْه العربُ، ولا بُدَّ لـ(وَيْحٍ) مع قبحها من أن تُحْمَلَ على (تب)؛ لأنها إذا ابتدأت لم يجزْ حتى يُبْنَى عليها كلامٌ، وإذا حملتها على النصب كنت تبنيها على شيء مع قُبْحِها، فإذا قلتَ: (وَيحٌ له) ثم ألحقتَها (التبَّ) فإنّ النصبَ فيه أحسنُ؛ لأن (تبًّا) إذا نصبتَها فهي مستَغنيةٌ عن (لَك)، فإنمَّا قَطعتَها من أوّلِ الكلام كأَنك قلتَ: و(تبًّا لك)، فأجريتَها على ما أجرتْها العربُ"[٨٨].

لا يدرس سيبويه اللغة مجردة، وإنما يدرسها مرتبطة باستعمال أهلها، ويراعي في نقدها والحكم عليها الواقع الاستعمالي للغة، وهذا هو مقصد التداولية ومعيارها الأساس.

ومن مواضع احتفائه بالاستعمال قوله في مسألة إضمار المفعولين: "فأما علامة الثاني التي لا تقع (إيّا) موقعها فقولك: (أعطانيه) و(أعطانيك)، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه، فإنْ بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: (أعطاكَني)، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: (قد أعطاهُوني)، فهو قبيح لا تكَلَّمُ به العرب، ولكن النحويين قاسوه، وإنما قبُح عند العرب كراهيةَ أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب .... وأما قول النحويين: (قد أعطاهوك) و(أعطاهوني)، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلّم به

---

[٨٦] التداولية: نشأة المفاهيم والتصورات ٢٧٨.

[٨٧] المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ٣٨.

[٨٨] الكتاب ١/ ٣٣٤.

العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تُكلّم به كان هيناً"[٨٩].

الضمائر أحد عناصر الإشاريات المبهمة التي لا تتضح إلا في سياقها، ونظر سيبويه في ترتيبها إلى ما تكلمت به العرب، وعلل باستعمالهم في منع نحو: (أعطاهوك) و(أعطاهوني)، وأنه المعول عليه، وقياس النحويين إن خالف ما تكلمت به العرب فهو مردود، فأبو بشر انحاز إلى واقع الاستعمال اللغوي وقدّمه على تقعيد النحويين وقياسهم.

ومن المواضع التي يظهر فيها احتكامه إلى استعمال العرب قوله: "ألا أترى أنَّك لو قلت: (طَعاماً لك) و(شَراباً لك) و(مالاً لك)، تريد معنى: سَقْياً، أو معنى: المرفوعِ الذي فيه معنى الدعاءِ لم يجز؛ لأنَّه لم يُستعمَل هذا الكلامُ كما استُعمل ما قبله، فهذا يدلك ويبصرك أنه ينبغي لك أن تجري هذا الحروفَ كما أجرتِ العربُ وأَنْ تَعْنِيَ ما عَنَوْا بها"[٩٠].

منع سيبويه حمل الأقوال المذكورة: (طَعاماً لك) و(شَراباً لك) و(مالاً لك) على معنى (سقياً لك)، أو حملها على الدعاء، فالصيغ وإن كانت متشابهة لكن الأسلوب مختلف، ولا يسوغ عنده مخالفة سماع العرب واستعمالهم.

وتنبّه سيبويه إلى أهمية الترتيب بين عناصر الجملة وفق استعمال العرب، فمنع تقدم معمول اسم الفعل، وقال: "واعلم أنَّه يَقبح: (زيداً عَلَيْكَ)، و(زيداً حَذَرَكَ)؛ لأنّه ليس من أمثلة الفعل، فقَبُحَ أن يَجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلاّ أنْ تقول: (زيداً)، فتنصبَ بإِضمارك الفعلَ ثم تَذكُر عليك بعد ذلك، فليس يَقْوَى هذا قوّةَ الفعل؛ لأنَّه ليس بِفعل، ولا يتَصرف تصرّفَ الفاعل الذي في معنى يَفْعَلُ"[٩١].

(عليك) و(حَذَرَكَ) اسما فعلٍ ولا يتصرفان تصرُّف الفعل؛ ولذا منع سيبويه تقديم معموليهما، واستند إلى السياق اللغوي والمتمثل بالوقف في تجويز التركيب وقبوله، وتنبَّه إلى أثر هذا الأداء اللغوي في تغيير المعنى وتوجيهه، فأجاز الوقوف على (زيداً) ونصبه بفعل مضمر إما على الاختصاص أو الإغراء، ثم تبدأ وتقول: (زيدا).

الكلام الذي لا يجري وفق الترتيب المألوف، ولا تخضع عناصره للمعهود من كلام العرب هو كلام غير مقبول، فسيبويه أولى قضية الترتيب بين عناصر الجملة وظاهرة التقديم والتأخير عناية كبيرة لارتباطها بأغراض المتكلم وما يريد إيصاله إلى المخاطب، وأدرك بذكائه وملاحظاته الدقيقة لاستعمال كلام العرب أن نظم الكلمات في التركيب هو أساس النحو وعِمَادُه؛ ولذلك أورد سيبويه في كتابه كثيراً من الشواهد عن فائدة التقديم والتأخير، وكذلك ليوضّح للمتلقي أثر التقديم والتأخير في أجزاء الجمل والتراكيب في تغيير معنى الكلام، وأشار إلى لجوء العرب إلى ظاهرة التقديم والتأخير قائلاً: "وذلك قولك: (ضَرَبَ عبدُ الله زيداً)، فـ(عبدُ الله) ارتفع

---

[٨٩] الكتاب ٢/ ٣٦٣، ٣٦٤.
[٩٠] الكتاب ١/ ٣٣٠، ٣٣١.
[٩١] الكتاب ١/ ٢٥٣.

ههنا كما ارتفع في (ذَهبَ)، وشغَلْت (ضربَ) به كما شغلتَ به (ذهَب)، وانتصب (زيدٌ)؛ لأنه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل، فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: (ضَرَبَ زيداً عبدُ الله)؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّراً ما أردت به مقدَّماً، ولم تُرِد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ، فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما، وهو عربيٌّ جيَّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"[٩٢].

وفي ختام هذا السبب أشير إلى أن سيبويه قد ألمح في مواطن كثيرة من كتابه إلى أهمية دراسة بعض التراكيب العربية من خلال ربطها بتراكيب أخرى مستعملة لدى العرب وقياسها عليها، مشدداً على أن تكون هذه التراكيب متداولة في بيئتهم، وإلا قوبلت بالرفض حتى وإن كانت منسجمة نحوياً، فالمنطق العام والسليقة الفطرية الطبيعية للناطقين الأصليين هي معيار الصحة أو عدمها كما في (باب الاستقامة والإحالة) هذا فضلاً عن وعيه بضرورة إشراك العوامل الخارجية غير اللغوية في تحليل اللغة وتقعيدها خاصة ما تعلق بسياق الحال أو سياق الموقف؛ إذ لا يتحقق التداول أو التواصل إلا بمراعاة سياق الكلام لتحديد غرض المتكلم[٩٣].

الخاتمة:

يتبادر إلى ذهن قارئ (الكتاب) أن سيبويه استعمل ألفاظه ومصطلحاته وأطلق أحكامه جُزافاً بلا وعيٍ ودون إدراك لدوافعها ومآلاتها، وبعد النظر واستكناه مقصوده والقراءة الموسّعة فيما كُتِب عنه، أدركتُ أنه بنى هذه الألفاظ متمثّلاً كلام العرب واستعمالهم، ومعتمداً على عناصر السياق وظروف الخطاب، وهذه أضحت فيما بعْدُ أسساً ومبادئ للتداولية التي يُعزى فيها السبق إلى الغرب في القرن العشرين بينما نظّر لها سيبويه منذ قرونٍ بمصطلحات عصره وبيئته، وتبيَّنَ أن هذا السفر العظيم معينٌ لا ينضب من الأفكار والرؤى.

ومن أبرز نتائج البحث التي توصّلت إليها:

١- لم يكتف سيبويه بتقعيد اللغة وتحليل أساليبها، بل زخر كتابه بتقويم الأساليب النحوية والتراكيب والعبارات المستعملة ونقْدِها بمنهج وصفي وتاريخي وتداولي.

٢- مِنْ منهجِه في تحليل التراكيب والأساليب أنه يفسّرها ويؤوّلها ويقوّمها لتكون صحيحة مقبولة المعنى، ولا يلجأ إلى النقد والحكم بالتخطئة أو التضعيف إلا بعد أن يستنفد وسائل التفسير والتأويل ووضع الاحتمالات.

٣- لم يعتمد سيبويه في نقده الأساليب والعبارات والآراء على النظر في بنية التركيب والسياق اللغوي معزولاً عن العوامل الخارجية والظروف المحيطة بعملية الخطاب، بل تكتنف عملية النقد عنده عوامل

---

[٩٢] الكتاب ١/ ٣٤، وينظر كذلك: ١/ ٤٠، ٤٥، ٥٦، ٨٠، ٢/ ١٤٣.
[٩٣] أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه ١١٣.

وأسباب تداولية.

٤- لجأ سيبويه إلى السياق المقامي واللغوي في الحكم على بعض الأساليب النحوية، وعوّل على المخاطب وعلمه وفهمه في النقد، وصاغ مجموعة من قواعده محتكماً إلى الفائدة وتحقُّقِها للمخاطب، مما يؤكد تفطّنه وإدراكه لأهميتها في الاستعمال والتركيب اللغوي.

٥- لم يجعل سيبويه وظيفة النحو تعليمية أو معيارية فحسب، بل جعلها وظيفية تداولية، وعني بالاستعمال الحي للغة، وركّز على المتلقي، واعتمد على السياق، واحتفى بالمقصدية من أجل تواصل ناجح.

٦- النظرية النحوية عند سيبويه قامت على الاستعمال والتداول، ولم تكن تفسيراته وتعليلاته واستنباطاته بعيدة عما ارتضاه التداوليون، وتنادوا إليه في معالجتهم لكثير من القضايا، بل كان واعياً ومدركاً لأهميتها وأثرها في توجيه المعنى ودلالة الخطاب.

٧- يقترح البحث جعل (النقد التداولي) مصطلحاً يطلق على دراسة الأحكام النقدية ذات المنحى التداولي، ودراسة مصنفات تراثنا في ضوئه.

٨- بعد طول نظر وتأمل يمكن القول بأن المقاربة التداولية لأي نصٍ تراثي يفتح آفاقاً رحبةً لتفسير ظواهره، وفهْمِ خصائصه المعرفية والمنهجية، ولكنَّ الباحث فيها يواجه صعوباتٍ ومشكلاتٍ مثل: تشعّب هذه النظرية، وعدم وجود حدٍّ فاصل وواضح لبعض عناصرها ومبادئها، وعدم الاتفاق على آليات النقد والتحليل من قبل العلماء المعاصرين.

والحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

- أحمد، نوزاد، (١٩٩٦م)، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ط١، بنغازي، جامعة قاريونس.
- أرومينكو، فرانسواز، (١٩٨٦م)، المقاربة التداولية، ترجمة الدكتور سعيد علوش، الرباط، مركز الإنماء القومي.
- بلانشيه، فيليب، (٢٠٠٧م) التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ط١، سورية، دار الحوار.
- بوجادي، خليفة، (٢٠٠٩م)، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ط١، الجزائر، بيت الحكمة.
- حاكم، عمارية، (٢٠١٧)، أشكال التواصل الاجتماعي في كتاب سيبويه، مجلة آداب ذي قار، (العدد الأول)، (٢٢- ٤٦).
- حاكم، عمارية، (٢٠١٥)، حجاج التمثيل في النحو العربي من خلال كتاب سيبويه: دراسة نقدية، مجلة مقاليد، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، (العدد ٨)، (٦٣ – ٧٥).
- الحسن، أحمد، (٢٠١٤م)، الضوابط التداولية في مقبولية التركيب النحوي، مجلة جامعة الشارقة، المجلد ١١، (العدد ٢)، (٢٤٥- ٢٦٨).
- الخالدي، سارة عبدالله، أثر سياق الكلام في

العلاقات النحوية عند سيبويه مع دراسة مقارنة بالتراث النحوي العربي والمناهج اللغوية الحديثة، رسالة ماجستير، ٢٠٠٦م الجامعة الأمريكية، لبنان.

– الخفاجي، بان، (٢٠٠٨م)، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

– السراج، أبو بكر، (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط٤، بيروت، مؤسسة الرسالة.

– سيبويه، أبو بشر عمرو، الكتاب، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي.

– السيرافي، أبو سعيد، (٢٠٠٨م)، شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

– صحراوي، مسعود، (٢٠٠٥م)، التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ط١، بيروت، دار الطليعة.

– الشاوش، محمد، (٢٠٠١م)، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ط١، تونس، المؤسسة العربية للنشر.

– الشهري، عبدالهادي، (٢٠٠٤م)، إستراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية، ط١، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة.

– عبدالرحمن، طه، (١٩٩٨م)، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، للدكتور طه عبدالرحمن، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.

– العوادي، أسعد خلف، (٢٠١١م)، سياق الحال في كتاب سيبويه، للدكتور لأسعد خلف العوادي، ط١، عمّان، دار الحامد.

– فضل، صلاح، (١٩٩٢م)، بلاغة الخطاب وعلم النص، العدد ١٦٤، الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والفنون، مجلة عالم المعرفة.

– لاينز، جون، (١٩٨٧م)، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة الدكتور عباس صادق الوهاب، ط١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.

– لهويمل، باديس، (٢٠١٣م)، السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم: متابعة تداولية، مجلة المخبر، جامعة بسكرة، (العدد ٩)، (١٦٥ – ١٨٣).

– مزايتي، مريم، (٢٠١٥م)، التداولية: نشأة المفاهيم والتصورات، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، (العدد ٨)، (٢٦٥ – ٢٩١).

– المسدي، عبدالسلام، (٢٠٠٩م)، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ط٣، بنغازي، دار الكتاب الجديد المتحدة.

– معلوف، سمير، (٢٠٠٦م)، الضرورة الدلالية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٨٦، (الجزء ٢)، (٤٦٩ – ٤٩٦).

– مقبول، إدريس، (٢٠٠٦م)، الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه،

ط١، إربد، عالم الكتب.

– ابن منظور، محمد، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)، لسان العرب، ط٣، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

–الموسى، نهاد، (١٩٨٧م)، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط٢، القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم.

– نحلة، محمود أحمد، (٢٠٠٢م)، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، للدكتور محمود أحمد نحلة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

Deliberative Criticism Sibawayh's Book

Dr. Badr Nasser Al-Jabr
Assisstant professor in the department of grammar and philology
College of Arabic Language
Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University.

Sibawayh didn’t satisfy by making grammar of the language and analysis its techniques, his book abounds with evaluation of grammatical techniques, structures, phrases and opinions, he didn’t rely on his criticism and shortcomings on looking at the structure of linguistic context and structure isolated from external factors and surrounding circumstances of discourse process.

The research studies the objections, shortcomings and criticism of Sibawayh; and shows the most prominent deliberative reasons that encouraging him, represented in: the lack of conformity between speech and reality, the violation of the speaker's intent and purpose, the lack of benefit, the confusion and delusion of the addressee, the failure to take into account the knowledge of the addressee, the lack of consideration of the position, and violation of Arabs using. The research concludes that the deliberative orientation has deeply roots in (the book), and that Sibawyh is concerned with issues and principles that are considered in the linguistic lesson of the deliberative foundations.